الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
24 December 2008
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة سيانيدزو (نائبة الرئيس) . . . . . (غانا)

المحتويات

البند ٥٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ج) متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

(د) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع)

(هـ) استعراض وتقييم برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-53598 (A)

في غياب السيد مايور (هولندا)، ترأست الجلسة نائبة الرئيس السيدة سيانيدزو (غانا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (تابع) (A/63/133)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (تابع) (A/63/183 و A/63/184)

(ج) **متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (تابع) (A/63/95)

(د) **عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع** (تابع) (A/63/172)

(هـ) **استعراض وتقييم برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين** (تابع) (A/63/183)

١ - **السيدة روبيروسا** (المكسيك): قالت، متحدثة باسم مجموعة ريو، إن المجموعة تولي مسألة العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع أهمية قصوى. وأعربت عن شكرها للأمين العام على تقريره A/63/133 الذي تضمن توصيات قيِّمة موجهة للدول والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ورحبت بجهوده الرامية إلى ضمان إدماج هذه المسألة في جميع الأنشطة. واعتبرت أنه رغم المؤشرات الاقتصادية الجيدة، فإن النمو المسجل في بلدان مجموعة ريو لا يكفي لخلق وظائف لائقة، كما أن الحواجز التجارية والممارسات غير العادلة والحالة الاقتصادية في العالم والنظام التجاري الدولي لا تزال تترتب عليها تأثيرات سلبية. وعليه، فإن تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع يتطلبان إرادة سياسية قوية ويجب أن يكونا في صُلب الاستراتيجيات ذات الصلة؛ لذا قامت بلدان مجموعة ريو بوضع برامج واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق العمالة والتنمية الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة.

٢ - واعتبرت أن انعدام الأمن الغذائي والأزمة التي لا سابق لها الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يشكلان مدعاة للقلق البالغ. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى إعطاء الأولوية للقطاع الريفي والزراعي الذي يستأثر بحصة كبيرة من إجمالي اليد العاملة في بلدان المجموعة. ورأت أن التعاون الدولي، ولا سيما وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزامها تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني وتبادل أفضل الممارسات هي أمور لا بد منها لتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، مع التركيز بوجه خاص على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٣ - وأضافت أن تقرير الأمين العام يسلط الضوء أيضا على أن المرأة والشعوب الأصلية والشباب والمسنين أو الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين هم غالبا الفئات التي تُستبعَد من سوق العمل ويُمارَس التمييز في حقها. ومن شأن بدء نفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية لهؤلاء الاشخاص، معربة عن ارتياح مجموعة ريو لانضمام أعضائها إلى الاتفاقية. أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فلا إمكانية للكثير من الشباب لإيجاد وظائف لائقة ومن الضروري توفير التعليم المناسب لهم لتصحيح هذا الوضع. ومن المهم كذلك أن تراعى على النحو الواجب شيخوخة السكان في استراتيجيات التنمية، والتدابير المتخذة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالشباب والمسنين، الأمر الذي من شأنه أن يسهم

بشكل مباشر في حل الأزمة التي تعاني منها أنظمة الضمان الاجتماعي في العديد من بلدان العالم.

٤ - واعتبرت أن التمييز ضد المرأة في سوق العمل لا تزال تترتب عليه تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. وأضافت أن بلدان مجموعة ريو، إذ تسلِّم بأن هذا التمييز هو أمر غير مقبول، لا تزال مصممة على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي ما يتعلق بالمهاجرين، من الضروري تماما ضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان الخاصة بهم وضمان توفير ظروف عمل كريم ومأمون لهم، لأن ما يقدمونه من مساهمة إلى بلدان المصدر لا يقل شأنا عما يقدمونه إلى بلدان الوجهة.

٥ - وختمت قائلة إن الطابع المتعدد الأبعاد للفقر يستلزم اعتماد استراتيجيات ابتكارية ومتكاملة تساعد جميع البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا متى عزم المجتمع الدولي على ذلك.

٦ - **السيدة كريبيخ** (ألمانيا): قالت إن وفد بلادها يفتخر هذا العام أيضا بأنه يضم في صفوفه اثنين من المندوبين الشباب سيتكلمان باسم الشباب الألماني.

٧ - **السيدة شرادر** (ألمانيا): أوضحت أن وفود الشباب جابوا البلاد للتحدث مع الشباب في المدارس والمؤتمرات وغيرها من المناسبات، للوقوف على آمالهم وهواجسهم ورؤياهم في ضوء برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. فالشباب يرون في التعليم وسيلة حاسمة لانتشال الناس من الفقر، وهم إذ يرفضون الاستسلام للبطالة والأمية وهدر الموارد يحثون الحكومات على مضاعفة استثماراتها.

٨ - ورأت أن التعليم هو واحد من حقوق الإنسان الأساسية التي تنادي بها اليونسكو، وهو يرد في الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل. ومع ذلك، فما لم تكثَّف إلى حد كبير الجهود المبذولة لتعميمه لن يكون في وسع كثير من البلدان ضمان توفير التعليم الابتدائي ولن يُكتَبَ النجاح سوى لعدد قليل منها في تحقيق المساواة بين الفتيان والفتيات في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وأفادت أن هذين الهدفين اللذين يشكلان جزءا من الأهداف الإنمائية للألفية شهدا أقل قدر من التقدم. فقدرة بلد ما على تعليم شبابه تؤثر على مساهمته في المجتمع الدولي، وكل يورو يُوظف في التعليم يعود بالنفع على المجتمع بنسبة ١٢٠ في المائة - فسواء تعلق الأمر بالشباب الأوروبي الذي سيكون عددهم قد انخفض بنسبة النصف بحلول عام ٢٠٥٠، أو بالشباب الأفريقي الذين يتعين عليهم انتشال بلدانهم من النزاعات والجوع والفقر، وينبغي للتعليم حشد أهم عنصر من عناصر القوة لديهم.

٩ - واعتبرت أن الشباب يودون أيضا الحصول على اعتراف أكبر شأنا بأهمية أنظمة التعليم غير الرسمي التي تشكل في كثير من البلدان النامية الوسيلة الوحيدة الممكنة للحصول على التعليم. ويستتبع هذا الاعتراف أيضا تزويد العاملين على توفير التعليم غير الرسمي، وهم غالبا من المنظمات الشبابية، بالدعم الذي لا يقدَّم في الوقت الراهن إلا بشكل خجول.

١٠ - **السيد كلاين** (ألمانيا): أضاف أن أكثر من نصف سكان العالم هم دون سن الخامسة والعشرين، وأن الشباب راغبون في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي: فهم يريدون أن تُتخذ قرارات تحقق مصالحهم ولكن راغبون في الوقت عينه في المشاركة مشاركة فعالة في تنفيذ القرارات المتعلقة بهم. وأكد أن قلقا كبيرا ينتاب الشباب إزاء عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فاعتبار هذه الأهداف مجرد إعلان للنوايا الحسنة هو واحد من أفدح الأخطاء التي يمكن

ارتكابها، لذا فإن الشباب يناشدون جميع الحكومات المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - واعتبر أن من شأن إشراك الشباب في وقت مبكر بطريقة تتناسب مع أعمارهم في النظام السياسي للمجتمع الذي يعيشون فيه أن ينمي لديهم شعورا بالانتماء والهوية وأن يعزز، على الأجل الطويل، شرعية المؤسسات السياسية. ففي جميع أنحاء العالم، ما برح المتطوعون الشباب والمنظمات الشبابية يسهمون إسهاما كبيرا في التنمية الاجتماعية، عبر تنظيم التبادل الدولي للطلاب وبرامج تعليم الأقران في أفريقيا، أو عبر معالجة قضايا من قبيل الجريمة أو المخدرات أو العنصرية، أو عبر المساعدة في تعزيز أمور عدة بينها الصحة الجنسية. لذا ينبغي تقديم مزيد من الدعم إلى المنظمات الشبابية على الصعيدين الإداري والمالي.

١٢ - واستدرك قائلا إن الاضطلاع بدور نشط في المجتمع لا يقتصر بالنسبة للشباب على العمل الطوعي؛ فالشباب يريدون إشراكهم مشاركة كاملة في رسم مستقبل مجتمعهم. لكن بغية الاستفادة إلى الحد الأقصى من مشاركتهم، ينبغي التأكد من أنهم مدركون لحقوقهم وللأدوات المتاحة لهم، ومن أن آليات المشاركة ميسَّرة والنتائج المزمع تحقيقها واضحة للعيان.

١٣ - وختاما، أكد أن الشباب يدعون الدول الأعضاء إلى الاعتراف بقيمة التعليم غير الرسمي من خلال دعم المنظمات الشبابية، وإلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، وتعزيز مشاركة الشباب في التخطيط والتقييم وتنفيذ القرارات المتعلقة بهم ودعم مشاركتهم في أعمال الأمم المتحدة من خلال ضم شباب إلى وفودها.

١٤ - **السيدة كوروساكي** (اليابان): قالت إن التنمية الاجتماعية مفهوم جديد نسبيا اعترفت الأمم المتحدة بأهميتها في عام ١٩٩٥ في مؤتمر القمة العالمي الأول للتنمية الاجتماعية الذي أتاح الفرصة لإجراء مناقشة معمقة خُصصت للقضاء على الفقر، ودعم العمالة الكاملة المنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي. وشكل أيضا العنوان الأخير الموضوع ذا الأولوية بالنسبة إلى لجنة التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبعد انقضاء أكثر من ١٠ سنوات على انعقاد مؤتمر القمة، لا يزال الاندماج الاجتماعي يشكل تحديا في العديد من البلدان الرازحة تحت الفقر. ومن دون دعم من المجتمع الدولي، سيكون من العسير على أقل البلدان نموا إحراز تقدم في هذا المجال، مشيرة إلى ما تتخذه اليابان من إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي للمساهمة في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

١٥ - واعتبرت أن إقامة ''مجتمع للجميع'' يكون لكل شخص ولكل مجموعة فيه دور يضطلع به يشمل بشكل خاص تعزيز ''مجتمع لجميع الأعمار'' يضمن التكامل التام والمشاركة الاجتماعية للمسنين. وأضافت أن اليابان إذ تدرك الوتيرة السريعة لتزايد شيخوخة سكانها الذين تفوق أعمار نسبة ٢١,٥ في المائة منهم الـ ٦٥ سنة، اتخذت بعض التدابير منها على سبيل المثال حظر تحديد سن قصوى للتوظيف وعززت نظام الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية بما يراعي الاحتياجات الخاصة للمسنين. وأضافت أن بلادها تسعى كذلك إلى تعزيز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المجتمع من خلال تنفيذ تدابير شاملة منذ عام ١٩٨٣ في إطار برامج عشرية، كما أنها وقّعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعكف الحكومة اليابانية كذلك على التوعية بالأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الجذام، بغية القضاء على التحامل على المصابين بهما والتمييز ضدهم.

١٦ - وأضافت أن اليابان تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل ثنائي ومن خلال صندوق الأمم المتحدة للأمن

البشري، آخذة في الاعتبار المسائل المرتبطة بالتنمية الاجتماعية، مثل تفاوت الدخل والتمييز بين الجنسين وحقوق الإنسان والأخذ بالديمقراطية والقضايا البيئية، التي ينفرد بها كل من البلدان المستفيدة.

١٧ - واختتمت كلمتها بإعلان أن الوفد المرافق سيقدم، إلى جانب البرازيل، مشروع قرار بشأن متابعة تنفيذ السنة الدولية للمتطوعين، التي تأمل في أن تشارك جميع الدول الأعضاء في تقديمه.

١٨ - **السيدة ماييرا** (البرازيل): قالت في معرض إشارتها إلى أن وفدها يؤيد بالكامل الآراء التي أعربت عنها ممثلة أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثلة المكسيك باسم مجموعة ريو، إن البرازيل تؤكد مجددا تمسكها بالالتزامات التي أعلن عنها في مؤتمر قمة كوبنهاغن والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تلته، معتبرةً أن الوفاء بها يكتسي اليوم أهمية أكبر في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تهدد الجميع، وبدرجة أكبر الفئات الأكثر ضعفا.

١٩ - وأضافت أن الحكومة البرازيلية عاكفة على تنفيذ سياسات للتنمية الاجتماعية تشكل نموذجا لبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية وأفريقيا، كاشفة أن هذه السياسات ساهمت منذ عام ٢٠٠٣ في خلق ١٠ ملايين فرصة عمل وفي انتشال ٩ ملايين شخص من البؤس ورفع مكانة ملايين آخرين في الطبقة المتوسطة. وعلاوة على برنامج ''الهبات المالية العائلية'' الذي يوفر مخصصات للأسر الملتحق أطفالها بالمدرسة والخاضعون لمتابعة طبية، والذي يتيح للمستفيدين منه فرصة تعلُّم مهن جديدة، ثمة مبادرات أخرى تهدف في الوقت عينه إلى تشجيع التحاق الأطفال بالمدرسة والقضاء على سوء التغذية لدى الأطفال.

٢٠ - ومضت تقول إن البرازيل، بالإضافة إلى ذلك، تدعم جميع المبادرات الهادفة إلى تعزيز حماية حقوق جميع المسنين وتوسيع نطاقها. وأعربت عن شكر وفدها للأمين العام على تقريره عن الشيخوخة (A/63/95) وكذلك عن ارتياحه للتوصية الواردة فيه التي تدعو الدول الأعضاء إلى أن تطلب من الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا سنويا يتناول حقوق المسنين على وجه التحديد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استضافت البرازيل المؤتمر الإقليمي الثاني المشترك بين الحكومات المعني بالشيخوخة الذي خُصص لكفالة القيام، على الصعيد الإقليمي، بمتابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان وخطة عمل مدريد لعام ٢٠٠٢. وقد تمخض عن هذا المؤتمر اعتماد إعلان برازيليا الذي أعاد تأكيد التزام المشاركين بعدم ادخار أي جهد لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمسنين وحمايتها، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف التي تستهدفهم وإنشاء شبكات حماية تكفل ممارسة حقوقهم بشكل فعال.

٢١ - وختمت قائلة إنه في ما يتعلق بالعمل الطوعي، عملت الحكومة البرازيلية بالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة على تنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف بشكل خاص إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالبرازيل هي واحدة من البلدان النامية التي بلغ فيها العمل الطوعي الدرجة الأكثر تطورا وهي تثمّنه حق التثمين. وهذا هو ما سيحدو ببلادها إلى جانب اليابان إلى تقديم مشروع قرار بشأن متابعة تنفيذ السنة الدولية للمتطوعين.

٢٢ - **السيد سعيد** (السودان): أعلن أن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وذكَّر بأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أرسى أسس الاستعراض الشامل والمتكامل لثلاث قضايا هي: مكافحة الفقر والقضاء عليه، وتعزيز العمالة وتوطيد التكامل الاجتماعي.

٢٣ - وأضاف أن الاقتصاد السوداني شهد نسبة نمو عالية في السنوات الأخيرة استفادت منها البرامج الحكومية الهادفة إلى مكافحة الفقر وإعانة الفئات الضعيفة. وتحدث عن برنامج وطني أُطلقَ في عام ٢٠٠١ يركز على مجانية توفير الرعاية في المستشفيات في حالات الطوارئ، وخفض الرسوم المدرسية، وتقديم المساعدة المالية إلى الطلاب وتطوير البنية الأساسية مؤكدا أن الدولة تواصل جهودها لتعزيز عمالة الشباب.

٢٤ - ومضى يقول إنه بغية مواجهة الأزمة الغذائية العالمية والاستفادة من الموارد الزراعية الهائلة للسودان، نفذت الدولة في عام ٢٠٠٨ مشروعا لإعادة تنشيط الزراعة يهدف إلى زيادة المساحات المزروعة وتنويع المحاصيل، فضلا عن إنشاء شراكات مع بلدان أخرى.

٢٥ - وأضاف أن السودان وقّع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدها مجلس الوزراء قبل تقديمها إلى البرلمان للتصديق عليها. كما اتخذت الوزارات المكلفة بالشؤون الاجتماعية وبالمسائل المتعلقة بالمرأة والطفل تدابير للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عملاً بأحكام الاتفاقية، وأطلقت برامج خاصة بالمسنين والشباب تهدف بوجه خاص إلى تعزيز حقوقهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية.

٢٦ - بيد أنه اعتبر أن إنجازات السودان في مجال التنمية الاجتماعية لا تزال دون الأهداف المحددة في مؤتمر قمة كوبنهاغن، وأنه ينبغي أيضا تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي وبناء القدرات الوطنية في إطار الشراكات المنتِجة وزيادة المساعدات الإنمائية المقدمة من البلدان المانحة. وأكد أن إلغاء الدين الخارجي بالكامل الذي يقف حجر عثرة أمام المشاريع الإنمائية التي تنفذها البلدان الفقيرة والتي تهدد استقرارها في الوقت عينه، هو أمر آخر لا بد من تحقيقه.

٢٧ - **السيدة هالبرن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت في معرض إشارتها إلى عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية إنها أخذت علما مع الارتياح بالتفاؤل الحذر الذي أعرب عنه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة (اليونسكو) في تقريره عن تنفيذ خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (A/63/172) في ما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال محو الأمية بين الشباب والبالغين، وأشارت إلى أنه استناداً إلى آخر الأرقام، ارتفع معدل محو الأمية في العالم من ٨٧ في المائة إلى ٨٩ في المائة خلال العقد الماضي. كما أن العالم يضم بحسب اليونسكو ٧٧٤ مليون أميّ بين الشباب والبالغين، معظمهم من النساء. وإذ لاحظت أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، قالت إن الولايات المتحدة ما برحت تحث اليونسكو على دعوة المنظمات المتعددة الأطراف إلى القيام على نحو أنشط بتشجيع محو الأمية وعلى تسليط الضوء بشكل أوضح على الصلة الهامة بين محو الأمية وميادين التنمية الأخرى، بما في ذلك الصحة والعمل. وهي تدعو تلك المنظمة إلى آثار هذه الصلة بغية مساعدة المجتمع الدولي على مكافحة الأمية بشكل أقوى.

٢٨ - واعتبرت أنه تجدر الإشارة إلى العمل المضطلَع به في مجال محو الأمية الذي قامت به السيدة الأولى للولايات المتحدة والسفيرة الفخرية للعقد، لورا بوش، التي أعلنت مؤخرا عن إنشاء صندوقٍ في اليونسكو لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية ستموَّل منه برامج لمحو الأمية ولتقييم وتطبيق أفضل الممارسات في البلدان التي تنفَّذ فيها مبادرة محو الأمية من أجل التمكين، ٢٠٠٥-٢٠١٥. وأضافت أن هذا الصندوق سيموَّل من التبرعات المقدمة من المؤسسات والشركات والبلدان، بدءاً من الولايات المتحدة التي ستقدم مليوني دولار. واعتبرت أن تعليم مئات ملايين الأميين

القراءة والكتابة هو التزام أخلاقي وواحد من أكبر التحديات في عصرنا.

٢٩ - **السيدة جاهان** (بنغلاديش): قالت إن بلدها يؤيد البيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي معرض تناولها المسائل ذات الأهمية بالنسبة للبلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا وإشارتها إلى تقرير الأمين العام (A/63/133)، أعربت عن أسفها لأن معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة في معظم البلدان لا تسمح بخلق ما يكفي من الوظائف اللائقة، أما في البلدان الأخرى فإن معدلات النمو المرتفعة لم تترجَم إلى وظائف أفضل نوعية وأكثر إنتاجاً، لا سيما بالنسبة للفقراء، كما أن الحواجز التجارية والممارسات غير المنصفة تحول دون تمكُّن البلدان النامية من خلق فرص العمل. واعتبرت أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى مساعدة خاصة ومعاملة تفضيلية لتصبح قادرة على خلق مزيد من فرص العمل محليا وخارجيا. واعتبرت في هذا الصدد الأهمية المتزايدة التي توليها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية للقضايا المتصلة بالعمالة أمرا مشجعا.

٣٠ - وأضافت أن بنغلاديش لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان الألفية، ولا سيما هدفا العمالة الكاملة والعمالة المنتجة، وأنها سجلت، في مجال التنمية الاجتماعية، مؤشرا متوسطا للتنمية البشرية. وقالت إن بلادها أصبحت طرفا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وإن أحكامها باتت تؤخذ في الاعتبار لدى رسم جميع سياساتها والاضطلاع بجميع أنشطتها، وهذا ما يُظهره اعتماد قواعد الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد حصة لهم في جميع الوظائف العامة وتطبيق برامج الائتمانات البالغة الصغر، في عام ٢٠٠٨.

٣١ - وأشارت معربة عن أسفها لانتشار البطالة بين الشباب ونقص الموارد المذكورين في تقرير الأمين العام (A/63/133)، إلى أن بلدها، بغية إدماج الشباب في تنمية مجتمعاتهم المحلية وإشراكهم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، اعتمد برنامجا وطنيا يعنى بالشباب وبرامج أخرى تستهدف العمالة بشكل خاص، وإلى أن برامج المال مقابل التعلم أدت إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدرسة والحضور. وأضافت أنه ينبغي لبنغلاديش أيضا الانضمام إلى شبكة تشغيل الشباب، وتنفيذ أفضل الممارسات المطبقة في البلدان الرائدة ووضع وتنفيذ استراتيجيات التي تساعد الشباب على إيجاد عمل لائق ومنتج.

٣٢ - ورأت أن إبقاء المسنين منخرطين في القوة العاملة، مع مراعاة كفاءاتهم وأفضلياتهم يتطلبان اتّباع سياسات دينامية. وأكدت أن بنغلاديش تدافع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان ورفاه مسنّيها الـ ٥ ملايين، وأنها، تطبيقا لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وضعت برامج للمعاشات التقاعدية والائتمانات البالغة الصغر؛ وهي تنظم أيضا حملات للتوعية بحالة المسنين، وتقدم الدعم لجميع مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالأسرة كما اتخذت خطوات مبتكرة تتصل على وجه الخصوص بالفقراء والمرأة الريفية التي تشكل في معظم الأحيان المصدر الوحيد للدعم المالي للأسرة.

٣٣ - واعتبرت أن الأزمة الغذائية العالمية الراهنة تطال بشكل خاص الفئات الأكثر حرمانا، وهذا ما يحتم زيادة الإنتاجية الزراعية ومواصلة تطوير الزراعة وزيادة الاستثمار في البحوث ونقل التكنولوجيا. وبغية التخفيف من حدة آثار هذه الأزمة، رأت أنه يجب أيضا جعل توسيع نطاق الحماية الاجتماعية الأساسية جزءا لا يتجزأ من الخطط الإنمائية واستراتيجيات مكافحة الفقر التي تنفذها البلدان النامية، على أن يكون هدف تحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق في

صُلب تخطيط الاقتصاد الكلي والإصلاحات. وختمت قائلة إن حرية حركة اليد العاملة باتت أيضا ضرورية للتنمية في عدد كبير من أقل البلدان نموا، لذا تأمل بنغلاديش في أن تقترن الإرادة السياسية اللازمة لذلك بمزيج فعال من التدابير الوطنية والدعم الدولي.

٣٤ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلت به المكسيك باسم مجموعة ريو، وإنها توافق على الرأي الذي ورد في تقرير الأمين العام (A/63/133)، ومفاده أنه ينبغي وضع توفير فرص العمل وتهيئة العمل اللائق في صدارة سياسات التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

٣٥ - وأشارت إلى أن كولومبيا تولي بناء مجتمع أكثر إنصافاً وانفتاحاً على الجميع أهمية أساسية في برامجها الإنمائية، مع العلم أن خلق فرص العمل والتدابير المتخذة للإنعاش الاقتصادي يضطلعان بدور بارز في مساعيها. وأوضحت أن معدل البطالة ارتفع بفضل سياسة الإنعاش الاقتصادي، من ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ١١,٢ في المائة عام ٢٠٠٨، وزاد الحد الأدنى للأجور بنسبة ٨ في المائة خلال خمس سنوات وتجاوز معدلات التضخم، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٨ في المائة عام ٢٠٠٦، وانخفضت نسبة الفقراء من ٥٦ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٤٥ في المائة عام ٢٠٠٦، إضافة إلى نتائج مشجعة أخرى. ولمكافحة الفقر والفوارق بمزيد من الفعالية، أنشأت كولومبيا آليات تسهل حصول أكثر الفئات فقراً وضعفاً على السلع والخدمات التي تتيح لهم تلبية حاجاتهم الأساسية وتوليد مداخيل بصورة دائمة، وقد اتخذت مبادرات لصالح الشباب والنساء والمعوَّقين والمهجَّرين أو المسرَّحين من الجيش.

٣٦ - وأعلنت أن كولومبيا قد زادت بنسبة ٤٠ في المائة عدد العاملين المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي، وأن حوالي ٣٨ مليون كولومبي كانوا يستفيدون، في أواخر عام ٢٠٠٦، من تأمين صحي بتمويل من الدولة لأكثر من نصف الحالات المرضية، وذلك بهدف توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لكي يشمل جميع السكان بحلول عام ٢٠١٠. ومن ناحية أخرى، أطلقت كولومبيا برنامج لمنح قروض بالغة الصغر مخصصا للأسر الفقيرة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تلقت عام ٢٠٠٧ من ١,٩ مليون قرض، ودفعت الدولة، في إطار بناء الموارد البشرية، ٤,١ ملايين منحة دراسية عام ٢٠٠٦.

٣٧ - واستطردت قائلة إن التنمية ليست مرادفاً للنمو الاقتصادي المتسارع فحسب، بل تفترض كذلك التوزيع العادل للثروات. ومع ذلك، فنمو الاقتصاد العالمي لم يسفر عن خلق فرص عمل أفضل نوعية أو أكثر إنتاجاً لأكثر الفئات حرماناً. وينبغي أن تبذل منظومة الأمم المتحدة جهوداً متضافرة لتعزيز السياسات الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتعاون الدولي في هذا السياق عامل أساسي.

٣٨ - **السيد أموروس نيونيز** (كوبا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وذكَّر بالالتزامات التي أعلنها قادة العالم أجمع خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأشار إلى أن الوفد الكوبي يأسف لأن تشاؤمه آنذاك كان مبرراً، فأشكال الظلم والفوارق في العالم تفوق حالياً المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٩٥. ولن تتحقق أبدا الالتزامات المنبثقة من مؤتمر القمة لأن الأنانية والظلم والمطامع التوسعية والفوارق والهدر والنزعة الاستهلاكية لأقلية ثرية لا تكف عن التزايد. وفي الوقت الحاضر، يعيش ١,٤ مليار شخص على أقل من دولار في اليوم، ويعاني ٩٢٥ مليون شخص من الجوع،

والأزمة الغذائية العالمية تفاقم الوضع المتدهور أصلاً. واعتبر أن هذا الوضع لن يتغير بدون إرادة سياسية وسوف يظل ٨٠ في المائة من سكان العالم مستبعدين.

٣٩ - وفي ما يتعلق بالالتزام بتشجيع تحقيق هدف العمالة الكاملة، أضاف قائلاً إن كوبا تأسف لأنه بسبب الواقع الدولي الجائر الذي تفرضه البلدان القوية، أكثر من ١,٥ مليار شخص يعانون من البطالة أو من البطالة المقنعة ضمن سكان فئات السكان الذين هم في سن العمل، ومعظمهم في البلدان النامية، و ٨٠ في المائة من سكان العالم لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية الملائمة، و ٥٠ في المائة لا يتمتعون بأي حماية. ولوضع حد لهذه الحالة، رأى أنه ينبغي للبلدان الغنية أن تحترم التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وللبلدان النامية ألا يعيقها بعد الآن عبء الديون الخارجية.

٤٠ - واعتبر الوفد الكوبي، الذي أعرب عن أسفه لفشل مؤتمر الدوحة، أنه لن يحصل تقدم ما لم تكف الدول الغنية عن منح أكثر من ٢٥٠ مليار دولار من الإعانات الزراعية، مبددة بذلك نحو ٣ دولارات يومياً على أبقارها، في حين يصارع أكثر من سدس سكان الأرض للبقاء على أقل من دولار يومياً. ويروِّج أنصار الليبرالية الجديدة الجامحة لتدخلات واسعة النطاق من جانب السلطات العامة في نظامها المالي بعد أن أقنعت البلدان النامية فيما مضى بعدم القيام بذلك.

٤١ - واعتبر أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يشكل العقبة الرئيسية لتنمية كوبا وقد أبقي عليه على الرغم من الإعصارين اللذين اجتاحا البلاد. وأحرزت كوبا تقدما من حيث التنمية الاجتماعية، وبات الكوبيون يستفيدون من خدمات صحية وتعليمية مجانية: وقد تجاوز العمر المتوقع ٧٧ عاماً، وأصبحت نسبة الالتحاق بالمدارس ١٠٠ في المائة في التعليم الابتدائي و ٩٩ في المائة في التعليم الثانوي. كما أن أكثر من ثلثي الميزانية العامة للبلاد مستثمرة في قطاعات التعليم والصحة والأمن والمساعدات الاجتماعية والبحث العلمي، من جملة أمور أخرى. ومن ناحية أخرى، وفي إطار التعاون الدولي، يعمل أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ كوبي منذ عام ١٩٦١ على النهوض بالتنمية الاجتماعية في ١٥٤ بلداً آخر، وبرنامج المنح الدراسية الكوبي المخصص للطلاب الوافدين من البلدان النامية يتيح لأكثر من ٢٣ ٠٠٠ أجنبي دراسة الطب في كوبا. واختتم كلمته مشدداً على ضرورة وضع حد للأنانية والوعود الجوفاء لبناء عالم أكثر إنصافاً وأفضل للجميع.

٤٢ - **السيدة بناء** (العراق): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وذكَّرت بأهمية التنمية الاجتماعية. وأشارت إلى أن العراق يبذل جهوداً لضمان الحقوق نفسها لجميع المواطنين ويتخذ تدابير جماعية لاستئناف تحقيق التنمية المتوازنة الذي تزعزع بسبب الحروب المتواصلة والعقوبات الاقتصادية. وأوضحت أن المشاكل الأمنية المقرونة بارتفاع معدل البطالة وهجرة الأدمغة قد أضرت كثيراً ببرامج التنمية، وأن المجتمع الدولي بأكمله، وليس العراق نفسه، مسؤول عن ذلك.

٤٣ - غير أن الحكومة تبذل جهوداً جبارة لمكافحة الفقر، لا سيما بتوفير المزيد من فرص العمل وزيادة الأجور في القطاع العام. وقد وُضعت مشاريع اجتماعية لمساعدة الفقراء والمعوقين والمسنين، ولتعزيز القطاع الزراعي. ويتلقى القطاع الصحي كذلك الكثير من الاهتمام، كما يدل على ذلك إنشاء ٣٠٠ مركز للرعاية الصحية وإعادة بناء ٣٧ مستشفى. وأوضحت أن التعليم يشكل إحدى أولويات الحكومة التي زادت بنسبة ٥ في المائة الميزانية المخصصة للتعليم والتدريب، وقد شيدت ٧٠٠ من أصل ٤ ٠٠٠ مدرسة من المرتقب تشييدها قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

ومن ناحية أخرى، تتزايد نسبة محو الأمية لدى الفئات العمرية التي تتراوح بين ١٥ و ٢٤ عاماً على الرغم من الوضع الاقتصادي والاجتماعي العصيب. ولقد بذلت الحكومة العراقية جهوداً لرفع صادراتها النفطية إلى ٥,٣ ملايين برميل في اليوم من أجل زيادة إيراداتها، وهذا ما تعكسه الميزانية الحالية. وأشارت إلى أن معدل التضخم قد تراجع من ٢٤ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ١٦ في المائة عام ٢٠٠٧، وقد أتاحت هذه السياسة اعتماد أكبر ميزانية في تاريخ البلاد، أي ٤٧ مليار دولار.

٤٤ - وختمت قائلة إن العراق يعتمد على الدعم غير المشروط للمجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في إطار العهد الدولي مع العراق لمساعدته على استعادة موقعه في المنطقة وفي العالم.

٤٥ - **السيد عبد العزيز** (مصر): أعلن أن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأوضح أن الاهتمام يتركز للسنة الثانية على التوالي على العمالة الكاملة وتأمين عمل لائق للجميع، ولكن المؤشرات الدولية تبين أن البطالة قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظاً، على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٣,٨ في المائة، لا سيما في البلدان النامية التي تضم ٨٩ في المائة من القوى العاملة في العالم، وفي أفريقيا التي تعاني من أعلى معدلات البطالة. واستطرد قائلاً إن هذه الأرقام قد تتضاعف مع الأزمة العالمية التي تعصف بالعالم حالياً، وإن هذا التغيير يشير إلى الحاجة الملحة لوضع استراتيجيات عالمية، ليس فقط لتحديد مدى الخسائر في فرص العمل بسبب الأزمة المالية وأزمة الغذاء والطاقة والمناخ العالمية، إنما كذلك لاتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٦ - ورأى أنه ينبغي على الصعيد الدولي الرد على فشل المفاوضات التجارية في مؤتمر الدوحة، بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترشيد السياسات الضريبية وتوسيع أسواق العمل واعتماد سياسات تتعلق بالهجرة من جهة، وعن طريق تحفيز التعاون، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، من جهة أخرى. واعتبر أن عقد اجتماعين رفيعي المستوى يركزان على حاجات أفريقيا في مجالي التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية مشجع للغاية في هذا السياق.

٤٧ - ورأى أنه ينبغي على صعيد البلاد تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لحماية المواطن من عواقب الأزمة، لا سيما تلك العواقب التي تتخطى الحدود. وينبغي لهذا الغرض اعتماد سياسات إنمائية ترمي إلى زيادة الإنتاج، وتوفير المزيد من الإمكانيات للشباب، وتعزيز قدراتهم عموماً كموارد بشرية، بفضل نظم اجتماعية وصحية متينة.

٤٨ - وأوضح أن مصر تبذل جهوداً لخفض البطالة بفضل سلسلة من التدابير التي تستهدف التعليم والتدريب. وأضاف أنها حققت نتائج في مجال المساواة بين الجنسين ودعم المؤسسات الصغيرة الحجم وإقامة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في إطار خطة طموحة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وسوف تسعى لمواصلة جهودها بمساعدة المجتمع الدولي.

٤٩ - ورأى أنه من المناسب أن يبادر الأمين العام إلى تقييم النتائج الأولى التي خلقتها الأزمة الحالية على التنمية الاجتماعية، بالتركيز خاصة على الهدفين المتمثلين في العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، وإلى صياغة توصيات بهدف عرضها خلال الدورة القادمة للجنة التنمية الاجتماعية.

٥٠ - **السيد رتشكوف** (بيلاروس): شدد على أن التنمية الاجتماعية، وهي إحدى الدعائم التي تقوم عليها أنشطة الأمم المتحدة، اكتسبت أهمية خاصة على ضوء الأزمة

الحالية. وأشار إلى أن بيلاروس تحرص على تحسين نوعية حياة سكانها وتسعى جاهدة إلى التخفيف من حدة الفقر: ففي عام ٢٠٠٧، انخفضت نسبة الأشخاص المحرومين من ١١,١ في المائة إلى ٧,٧ في المائة ولم تكن النسبة بين أعلى الأجور وأدناها سوى ٦ إلى ١. وتعتبر زيادة معدل العمالة أحد العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية. وبما أن معدل البطالة في بيلاروس من أدنى المعدلات في أوروبا، أي أقل من ١ في المائة، فأشد الفئات السكانية حرماناً (الأسر الكثيرة العدد والشباب والمعوقون والعاطلون عن العمل) تنعم بالحماية، والمساعدة الاجتماعية التي تقدمها إليها الدولة كبيرة.

٥١ - وأضاف أن المتقاعدين يمثلون حالياً نسبة ٢٦ في المائة من عدد السكان وأن النفقات في مجال المعاشات التقاعدية تشكل نسبة ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولذا، قررت بيلاروس زيادة قيمة المعاشات التقاعدية وحماية صرف هذه المعاشات لمواطنيها المسافرين إلى الدول المجاورة. ومن ناحية أخرى، أشار إلى أن بيلاروس أنشأت شبكة متينة من مؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية التي تستقبل المسنين أو المعوقين، وخصَّصت للتعليم نسبة ٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويتمتع الشباب في المدن والأرياف بفرص متساوية في مجال التعليم ويستفيدون من مجانية التعليم الثانوي والجامعي.

٥٢ - وقال إن بيلاروس ترغب في تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية بفضل تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينسق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن.

٥٣ - **السيد الحبيب** (إيران): أعلن أن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإذ سلم بأن الأهداف التي وضعتها خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لم تتحقق، أشار إلى أن الفوارق الاجتماعية قد تعاظمت في مناطق كثيرة من العالم وأن الشباب يواجهون بالطبع ظروفاً صعبة.

٥٤ - ورأى أن معدلات البطالة والبطالة المقنَّعة في العالم تدل على أن المساعي المبذولة لتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق لا بد من أن تتجاوز الأطر الوطنية، وأن نجاح هذه المساعي يرتبط بإشاعة بيئة اقتصاد كلي قائم على تنفيذ سياسات وبرامج متكاملة ومتسقة. وكما ورد في تقرير الأمين العام (الوثيقة A/63/133)، من الضروري توثيق التعاون الدولي، سواء تعلق الأمر بتخفيف عبء المديونية، والمساعدة الإنمائية الرسمية أو توفير العمل اللائق للجميع، وزيادة الاتساق بين السياسات التجارية والاقتصادية والاجتماعية أو سياسات التعاون.

٥٥ - واعتبر أن إيران سعت، حرصا منها على تحقيق الأهداف المحددة خلال مؤتمر القمة العالمي، إلى وضع سياسات تحفز التنمية الاجتماعية، مقرونة بتدابير ملموسة في مجالات الصحة والأمن الاجتماعي والعمل والتعليم ومكافحة الفقر، على أمل توفير مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

٥٦ - **السيدة براح** (الجزائر): أعلنت أن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإذ أشارت إلى أن التنمية الاجتماعية تقتضي كسر الحلقة المفرغة للبطالة والفقر، وإلى أن العمل اللائق هو الوسيلة الوحيدة التي تفضي إلى ذلك، ذكرت بأن الحكومة الجزائرية جعلت من أولوياتها توفير فرص العمل واتخذت تدابير لصالح الكفاءات وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمساواة في فرص العمل.

٥٧ - واعتبرت أن الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية والكثير من البلدان النامية الأخرى لن تجدي نفعاً بدون

تضامن دولي فاعل وشراكة صادقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكررت تمسك الجزائر بالالتزامات التي أعلنت عنها في مؤتمر كوبنهاغن وبالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٨ - **السيد فاوفيبول** (تايلند): ممثلاً شباب تايلند، أفاد عن إحراز تقدم ملحوظ في توفير التعليم الابتدائي والثانوي للجميع، من الجنسين، بفضل اعتماد الخطة الوطنية الخامسة لصالح الشباب والاستراتيجية الطويلة الأجل (٢٠٠٢-٢٠١١)، من منطلق روح برنامج الأمم المتحدة ''عالم يليق بالأطفال''. وأشار إلى أن تايلند تأمل على هذا النحو تحقيق الأهداف المتعلقة بتوفير التعليم للجميع بحلول العام ٢٠١٥. وتسعى تايلند أيضاً إلى أن ترسخ لدى الشباب الحرص على حماية البيئة والموارد الطبيعية، وتفادي التبديد وتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض مفيدة، وهي تتخذ لهذا الغرض إجراءات عديدة، لا سيما بالتعاون مع منظمة اليونسكو، لتوعية الشباب بمشكلة الاحترار العالمي وعواقبه على المجتمع.

٥٩ - **السيدة ما** (تايلند): تكلمت أيضاً باسم شباب بلدها، فأشارت إلى أن السلطات التايلندية، إذ ضمت ممثلين عن المجلس الوطني للشباب إلى اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل، تمكنت من تقديم تقرير يلحظ واقع الأطفال واحتياجاتهم الفعلية؛ وشجعت الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها. ومن ناحية أخرى، أفادت أن تايلند تريد تطبيق برنامج عمل ديربان، وضمان حقوق أفراد جميع الطوائف والديانات، والحث على التسامح وعدم التمييز، عن طريق تنظيم مخيمات مختلطة طائفياً للشباب، على سبيل المثال.

٦٠ - وأشارت إلى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تعتمد سياسات فاعلة لصالح الشباب تكون كفيلة بأن توفر لهم فرصاً معقولة في عالم ينطوي على إمكانيات ومخاطر غير مسبوقة.

٦١ - **السيد دافيد** (الفلبين): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأوضح أنه يتكلم في إطار الفقرتين الفرعيتين (ب) و (هـ) من البند ٥٥ من جدول الأعمال. واعتبر أن المعوقين يمثلون نسبة ١٠ في المائة من سكان العالم وأن ٨٠ في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية؛ وأشار إلى أن الفلبين حريصة أشد الحرص على تحسين أوضاعهم على الصعيد الوطني وضمان تكافؤ فرص العمل بينهم لكي يصبحوا أفراداً فاعلين ومنتجين في المجتمع. وبعد أن وصف المتكلم وصفاً مقتضباً الإطار القانوني الذي يكفل حماية المعوقين، والإجراءات التي اتخذها المجلس الوطني للمعوقين في هذا الشأن، ذكَّر بأن بلده طرفٌ في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبأن تطبيق هذه الاتفاقية وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد الموحَّدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة أمر ضروري لتحسين الظروف المعيشية للمعوقين، لا سيما في البلدان النامية.

٦٢ - وذكر أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ التي عرض محصلتها تقرير الأمين العام (A/63/183)، يُخشى ألا تعود الاستراتيجيات التي ينفذها هذا المجتمع بأي فائدة على الإطلاق على المعوقين الذين يشكلون أقل المجموعات حظا للاستفادة من الخطط والسياسات الإنمائية التقليدية. وشدَّد على أنه ينبغي إدراج تحسين أوضاع المعوقين في الأهداف الإنمائية للألفية، كما ينبغي تعزيز التعاون بين جميع الدول في مجال التنمية وتبادل المعارف والتكنولوجيا. واعتبر أن برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة أداة هامة في النظام الدولي من شأنها أن تسهم في تحسين أوضاع هذه الفئة الهامة في المجتمع التي يؤدي ارتقاؤها واندماجها إلى إثراء البشرية جمعاء.

٦٣ - **السيد بوي تي جيانغ** (فييت نام): أعلن أن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. واعتبر أن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفييت نام، التي وضعت بالتعاون مع الكثير من الشركاء الدوليين، لا سيما هيئات الأمم المتحدة، تتضمن ١٢ هدفاً استند إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أفضت التدابير الملموسة التي اتخذت لصالح الفئات المستضعفة إلى نمو اقتصادي مطرد وتراجع ملحوظ في حدة الفقر وانخفاض في معدلات وفيات الأمهات والرضع وتعاظم دور النساء في قطاع العمل واتخاذ القرارات وتنامي مشاركة الأقليات الإثنية في حياة المجتمع.

٦٤ - وأضاف أن فييت نام تسعى، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والكثير من الجهات المانحة الأخرى، إلى ضمان التعليم للجميع بفضل استراتيجية وطنية ترمي إلى إصلاح البرامج والطرائق التعليمية وتوظيف المدرسين الأكفاء وتشييد مدارس جديدة وتعزيز التعاون الدولي، من جملة أمور أخرى. وذكر أن حصة التعليم من القيمة الإجمالية للإنفاق الوطني ارتفعت بنسبة ٢١,٣ في المائة في السنة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧، مع العلم أن إيرادات الميزانية الوطنية لم ترتفع خلال الفترة نفسها سوى بنسبة ١٤,٨ في المائة، وأن الانتساب إلى الحضانات قد ارتفع بنسبة ٢٤ في المائة في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، في حين ناهزت نسبة الالتحاق بالمدارس ٩٦ في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي، و ٧٣,٦ في المائة في مرحلة التعليم الثانوي، وقد بلغت نسبة محو الأمية لدى الكبار ٩٤ في المائة عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، كان مؤشر التنمية البشرية مرتفعاً نسبياً بالنسبة إلى حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي.

٦٥ - واعتبر أن المساواة تشكل عنصراً أساسياً في السياسة الوطنية لصالح التعليم. فيتابع ٠٠٠ ٨٦ طالب ينتمون إلى أقليات إثنية دراستهم في مدرسة داخلية. ولقد أدى مشروع يرمي إلى توفير التعليم الابتدائي للأطفال المعوقين يجري تنفيذه منذ عام ٢٠٠٣ بالتعاون مع البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة إلى زيادة لم يسبق لها مثيل لنسبة النجاح المدرسي في أوساط الأطفال المعوقين، لا سيما لدى أكثر فئاتهم استضعافاً، وبتوفير التعليم لأكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال المعوقين. ورأى أنه قد آن الأوان للانتقال من التعليم للجميع إلى التعليم ذي الجودة للجميع.

٦٦ - **السيد عبد الرحمن** (ماليزيا): تحدث عن الأزمة الغذائية والمالية، فقال إنه يجب أولا مضاعفة الجهود لاحترام المبادئ، وبخاصة المبادئ التي حددت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق بالتعاون الدولي ونقل التكنولوجيا والمعارف؛ والحرص في آن معا على الوفاء بالتعهدات المقطوعة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب أيضا إصلاح القطاعين المالي والاقتصادي الدوليين لكفالة اتسامهما بالعدل والإنصاف وضمان التوصل إلى توازن مرض بين دوري كل من القطاعين العام والخاص باعتماد نظم ونهج موجهة نحو اقتصاد السوق. ثم إنه لا بد من رفع أي التباس بشأن نصوص القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة لصالح الفئات الضعيفة وإثبات العزم والصدق في هذا الصدد. وأخيرا، ينبغي ألا يقف المجتمع الدولي دون أن يحرك ساكنا في انتظار استفحال آثار الأزمة المالية والغذائية والنفطية. وتطلب ماليزيا من الأجهزة المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم إلى الدول الأعضاء تقييما أوليا عن آثار الأزمة.

٦٧ - وتحدث عن الشباب، فقال إن السياسة الوطنية التي وضعت في عام ١٩٨٥ ونقحت في عام ١٩٩٧، تركز على العمل وتنمية الموارد البشرية والمشاركة في صنع القرار والحياة الاقتصادية. ويركز قانون النهوض بالشباب الذي اعتمد في عام ٢٠٠٧ على التعليم والبحث والموارد البشرية،

وينص على إنشاء المجلس الاستشاري الوطني للشباب والمعهد الوطني لبحوث النهوض بالشباب.

٦٨ - وقد بلغت نسبة كبار السن إلى سكان ماليزيا ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، ومن المتوقع أن تصل إلى ٩,٨ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وبالرغم من أن تأثر ماليزيا بشيخوخة السكان يقل عما عليه الحال في بعض البلدان المتقدمة النمو، فإنها قامت في عام ١٩٩٥ من منطلق وعيها بما يترتب على الشيخوخة من آثار اجتماعية واقتصادية، بوضع سياسة وطنية لكبار السن استرشدت فيها بالمبادئ التي حددتها الأمم المتحدة، وأشفعتها منذ عام ١٩٩٨بخطة عمل تقوم على نهج متعدد الاختصاصات يشجع على استقلالية كبار السن ونشاطهم. وأنشأت ماليزيا كذلك المجلس الاستشاري الوطني لكبار السن، ويتألف هذا المجلس من ممثلي الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وشخصيات بارزة. وتوجد تدابير مماثلة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، انضمت ماليزيا إلى الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تعتزم التصديق عليها في أقرب وقت حالما تُنجز الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة.

٦٩ - وقال إن ماليزيا مستعدة لتقاسم خبرتها المكتسبة في هذا المجال مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء.

٧٠ - **السيد الأخضر** (الجماهيرية العربية الليبية): أعلن عن تأييد وفده للبيان المدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ووصف الفقر والأمية والمرض بالعقبات الرئيسية التي تعرقل التنمية الاجتماعية، ولا سيما في أفريقيا حيث ترتفع معدلات البطالة بين الشباب ومعدلات وفيات الأمهات والأطفال جراء الأوبئة والمجاعة والبؤس. وقال إن وفده يدعو، في هذا السياق، المجتمع الدولي والمؤسسات المالية والجهات المانحة إلى احترام الالتزامات التي أُعلنت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي إعلان الألفية وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

٧١ - وقد وضعت الجماهيرية العربية الليبية منذ السبعينيات برامج ومشاريع للتنمية الاجتماعية تركز على الشباب باعتبارهم عماد التنمية. وقد اعتمد المشاركون في المنتدى الوطني للشباب المعقود في عام ٢٠٠٧، عدة توصيات لإشراك الشباب في الحياة السياسية وصنع القرار وإتاحة فرص العمل للشباب، رجالا ونساء، ولا سيما من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧٢ - وعلى مستوى أفريقيا، أُطلق في عام ٢٠٠٦ مشروع لمكافحة الفقر والبطالة والمرض بغية تشجيع الاستثمار في مجال إتاحة فرص العمل للشباب. وبالإضافة إلى ذلك، تمول الجماهيرية العربية الليبية عدة مشاريع لتنمية القارة، وتقدم الأغذية والأدوية لضحايا الكوارث، وتمول أيضا برامج لتحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العالمية للشيخوخة المعقودة في مدريد، وتمول كذلك مراكز لإيواء كبار السن والأشخاص الذين هم بلا مأوى.

٧٣ - وقد انضمت الجماهيرية العربية الليبية في عام ٢٠٠٨ إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنعاش خطة العمل الدولية للشيخوخة.

٧٤ - **السيدة تشانغ دان** (الصين): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي حين يرحب وفدها بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة، فإنه يشير إلى استمرار أوجه عدم المساواة القائمة بين مختلف المناطق. فمعظم البلدان تفتقر إلى وسائل جمع البيانات وإجراء الدراسات اللازمة، ويدعو الوفد الصيني جميع البلدان إلى

مضاعفة جهودها وتخصيص المزيد من الموارد المالية والبشرية لهذه المسألة.

٧٥ - وعلى الصعيد العالمي، هناك ٧٠٠ مليون من البالغين الأميين، ثلثهم من النساء وهناك أكثر من ٧٠ مليون من الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس. وترحب الصين بالإجراءات التي اتخذتها اليونسكو في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية وتدعو جميع الحكومات إلى تنسيق جهودها في هذا المجال. وإذ تدرك الصين الدور المتعين عليها أن تقوم به بوصفها الدولة التي تضم أكبر عدد من السكان في العالم، فقد سنت منذ عام ١٩٨٦ قانونا وطنيا ينص على متابعة منهج دراسي إلزامي مدته تسع سنوات. وأنشأت الحكومة الصينية آلية مشتركة بين الوزارات لتنسيق أنشطة مكافحة الأمية، وأنشأت الحكومات المحلية مؤسسات خاصة بها، وأنشئت أيضا على الصعيدين الوطني والمحلي آليات للمساءلة والتفتيش والتحقق. ويحصل أطفال الأسر الضعيفة على الكتب المدرسية مجانا وعلى منح دراسية شهرية. فبعد جهود بذلت على مدى ٢٢ عاما، أصبحت الصين تكفل لسكانها إمكانية الحصول على تعليم جيد. وتتمثل الخطوة التالية في تحسين معدل الأمية بين النساء والأقليات الإثنية وخفضه إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٧٦ - وترحب الصين ببدء نفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ التي صدقت عليها في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. غير أنه يجب على الحكومات توعية الرأي العام بحقوق ٦٥٠ مليون من هؤلاء الأشخاص الذين ما زالوا يواجهون في جميع أنحاء العالم عدة مشاكل تتعلق بالضمان الاجتماعي والتعليم وفرص العمل والاندماج. وقد كان للألعاب الأولمبية التي نظمت في بيجين وشارك فيها أكثر من ٤ ٠٠٠ رياضي يمثلون ١٤٦ بلدا، دور رئيسي في هذا الصدد، ويضاف إلى ذلك أن تلك الألعاب شكلت مناسبة لإنجاز أعمال ضخمة لتجديد وسائط النقل العام في بيجين ومواقع بيجين السياحية ومراكزها التجارية بما يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها وإتاحة فرص عمل لهذه الفئة من السكان. وقد أمكن بذلك للأشخاص ذوي الإعاقة استعادة كرامتهم وثقتهم في أنفسهم.

٧٧ - **السيد هوجيم** (النرويج): تحدث بالنيابة عن الشباب النرويجي، فوصف الأطفال والشباب الذين يعيشون في مناطق النزاعات بأنهم فئات ضعيفة جدا تفتقر إلى الحماية، وقال إن التعليم الذي هو جزء من الحقوق الأساسية، قد يوفر لهم إطارا يحقق لهم الأمن والاستقرار. غير أنه في حالات النزاعات، تقفل المدارس أبوابها، فيجندهم الجيش أو المليشيات، ويرغم الكثيرون منهم على الهروب من أسرهم. وكثيرا ما تقصر المساعدات الإنسانية على توفير الغذاء والدواء والمأوى للاجئين والنازحين. وتشكل استفادة الجميع من تعليم ابتدائي جيد هدفا رئيسيا، بيد أنه يجب دعم التعليم الثانوي. ذلك أنه لا بد من إعداد كوادر من مدرسين وعاملين صحيين ومهندسين لتحقيق التعمير والتعافي في فترة ما بعد انتهاء النزاع، والمؤسف أن التعليم يتخذ في بعض الحالات وسيلة لحقن التعصب والعنصرية وكره الأجانب في النفوس.

٧٨ - واعتبر أن الحكومات، لئن أصبحت أكثر وعيا بأهمية التعليم المركزية في حالات الأزمات، فإنها تستنكف من تخصيص المساعدة المالية للتعليم في سياق المساعدة الإنسانية. ولذا، فإن برامج التعليم، إن وُجدت، كثيرا ما تشكو من نقص التمويل. وتدعو النرويج جميع الدول الأعضاء إلى أن تحترم التزاماتها، بما فيها الالتزامات المعلن عنها في الأهداف الإنمائية للألفية وفي المبادرة التي اتخذتها اليونسكو تحت شعار ''توفير التعليم للجميع''، وأن تخصص المزيد من الموارد المالية للأطفال والشباب في مناطق النزاع. وينبغي أن تتوفر في مناهج تعليم الشباب في حالات النزاع المعايير الدولية

الدنيا، بما في ذلك البرامج التي تضعها الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، وينبغي مساواة البنات بالبنين في الفرص على امتداد فترة دراستهم. ولذا، تحث النرويج جميع الدول الأعضاء على كفالة مشاركة الشباب في العمليات السياسية والاقتصادية التي يتم الأخذ بها في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

٧٩ - **السيدة رانكي** (فنلندا): تحدثت نيابة عن الشباب من أبناء بلدها، فقالت إن بلدها يؤيد البيان الذي أدلت به فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وشددت على أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع، حيث ينبغي أن يعمل المجتمع على تحويلهم إلى مواطنين وراشدين مسؤولين، ويقر بدورهم في مستقبل التنمية العالمية من ناحية، وبحقهم في الحصول على الموارد العامة، من ناحية أخرى. فالشباب يعانون من البطالة والفقر ومشاكل بيئية وأمراض مثل الإيدز، مما يجعل منهم إحدى أشد الفئات تعرضا للتهميش. ويجب على الجميع أن يتحملوا مسؤولياتهم في هذا الصدد.

٨٠ - ومضت تقول إن الشباب مرحلة حياتية تثري الشخصية ولكنها قد تكون أيضا صعبة، ولا سيما بالنسبة للبنات اللائي يقعن ضحايا العنف والتمييز. ولذا، يجب على الحكومات أن تتعاون على الصعيد الدولي لحماية البنات والشابات من جميع أشكال العنف، وينبغي أن تعتمد جميع الدول الأعضاء خطط عمل وطنية لمكافحة العنف المترلي. وينبغي إشراك الرجل في تلك المبادرات، ولئن كان من الواجب معاقبة مرتكبي العنف، فإن من باب أولى أيضا الإشادة بمواقف غيرهم الإيجابية.

٨١ - واستطردت تقول إن هناك خمسة ملايين شابة من اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما يخضعن سنويا لعملية إجهاض من بينهن ٤٠ في المائة يجرينها في ظروف خطرة. وفي أغلب الحالات، لا يكون لهؤلاء النسوة إلمام كاف بالمشاكل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في حين لا تتطلب أفضل طريقة لمنع الحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي سوى نشر المعلومات ذات الصلة وتوفير الخدمات الاجتماعية.

٨٢ - وشددت، في معرض إشارتها إلى وجود ٦٥ مليون فتاة لم يلتحقن حتى الآن بالتعليم، على ما ينطوي عليه توفير التعليم الابتدائي للجميع على قدم المساواة من أهمية قصوى بالنسبة للتنمية. وقالت إنه يجب أيضا إتاحة جميع فرص العمل للبنات، ويجب تشجيع مشاركتهن في القطاعات التي تكون فيها أعداد الرجال هي الغالبة في العادة وتشجيع الرجال على أن يتحملوا بقدر أكبر مسؤولياتهم المترلية.

٨٣ - ويقتضي التغلب على القوالب النمطية والتمييز دعم الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية، ولا سيما منظمات الشباب، لتعزيز المساواة ومشاركة البنات في المجتمع لأن حقوق الإنسان تنطبق على الجميع على قدم المساواة. فالنساء هن نصف سكان العالم وبدون المساواة بين الجنسين، لا يمكن تحقيق أهداف إعلان الألفية وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

٨٤ - **السيد ري** (سويسرا): شدد على عنصري توفير فرص العمل والتعليم للشباب اللذين أصبحا في عصر العولمة يهددان استقرار المجتمع نظرا لأهميتهما الحاسمة. وقال إن بطالة الشباب لم تشهد أي انخفاض كبير منذ عدة سنوات على الصعيد العالمي، ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة هذه الآفة التي تكلفهم وآباءهم وأمهاتهم وبلدانهم غاليا. ثم إن الشباب العاطلين عن العمل هم أيضا فريسة سهلة الوقوع في براثن جميع أنواع التطرف التي قد تدفعهم إلى تقويض السلام الاجتماعي الذي يشكل، مفتاح الازدهار. وينبغي أن تتخذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التدابير المبينة في

برنامج العمل العالمي. وبالرغم من أن معدل البطالة منخفض في سويسرا، فإن ذلك لا يعني أن الجهود يجب أن تتوقف، إذ لا بد من مواصلة العمل بخاصة لخفض عدد العاطلين عن العمل في صفوف السكان المهاجرين.

٨٥ - ويمثل التعليم أحد الحلول لمشكلة البطالة، ويجب زيادة إتاحته وألا يكون حكرا على نخبة كما هي الحال في بعض البلدان. ففي كفالة تعليم الأجيال القادمة ضمان الرخاء للبلد، وأمن الجيل السابق وحياة أفضل للجميع. ولذا، ينبغي أن يشمل التعليم الشباب بأكمله دون أي تمييز وفقا لما يريده مجتمع يقوم على المساواة والحرية والديمقراطية. وإن الشباب السويسري، يتوق كما يتوق غيرهم من شباب العالم، إلى ألا يكونوا جزءا من المشكلة، وإنما جزءا من الحل. وقد اتخذت سويسرا تدابير لتشجيع الشباب على خوض الحياة المهنية بالالتحاق، مثلا، بدورة تدريبية في مؤسسة، وأنشأت نظاما لتوزيع المنح الدراسية وتنظيم دورات لتدريس اللغة لأطفال المهاجرين.

٨٦ - ومضى يقول إن من الأهمية بمكان إجراء حوار بين الأجيال ليتسنى اتخاذ قرارات بناءة تكرس المساواة، وكذلك تحديد احتياجات الشباب واحتياجات المجتمع، ومما يؤسف له أن عدد ممثلي الشباب في الدورة قليل مقارنة بما كان عليه في دورة عام ٢٠٠٥. ولا بد من جهود أخرى يبذلها الشباب والدول الأعضاء على حد سواء، وإن وفده يشجعهم على تقديم ما لديهم لما فيه صالح الأجيال الحالية وأجيال المستقبل.

٨٧ - **السيد رمضان** (لبنان): أكد من جديد التزام بلده ببرنامج عمل كوبنهاغن والأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، فأشار إلى أن الاستقرار والأمن والعدالة شروط لا غنى عنها لتحقيق المساواة الاجتماعية. وقال إن لبنان يعمل، شأنه شأن غيره من البلدان، من أجل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من خلال برامج المساعدة والتنمية، غير أنه بالرغم من هذه الجهود، لا تزال الأهداف المحددة في مؤتمر قمة كوبنهاغن بعيدة عن التحقيق.

٨٨ - واعتبر أنه لا بد من التعاون الدولي القائم على الشراكة مع البلدان المانحة. غير أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، تزيد اتساعا وفوائد التنمية الاقتصادية لا تشمل أشد الشرائح حرمانا. وفي ما يتعلق بالقضاء على الفقر، ثمة دور حاسم لفرص العمل والاندماج والاستقرار الاجتماعين، ويجب بالتالي إيجاد حل لمشاكل معينة مثل الديون الخارجية وتدهور التعليم أو انخفاض الإنتاجية، علما أن النمو الاقتصادي وحده لا يمكنه تحقيق الأهداف المحددة، وبالتالي، تتسم المساعدة المالية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو بأهمية قصوى.

٨٩ - وقد أنتجت العولمة قدرا من النمو الاقتصادي وإن كان لا يشمل جميع البلدان النامية. ويجب تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الاجتماعية، والقضاء على العوامل التي تزعزع الاستقرار وإنهاء سياسات الحصار بوجه خاص. وقال إن الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية في فلسطين ولبنان وسوريا، يعوق في هذا الصدد، الجهود التي يبذلها السكان المعنيون لتحقيق التنمية والعيش بكرامة حيث إن الأمر يتعلق هنا بتجاهل الحق في التنمية والعمل اللائق.

رفعت الجلسة في الساعة ٢٠/١٠.